

الجودة.. ونهاية الصناعة المصرية



د. نادر رياض

ومع هبوب رياح التغيير وانفتاح العقول على المفاهيم العالمية كان لابد لمنظومة الموصفات والجودة المصرية ان ينالها نفس القدر من التغيير في المفاهيم، فبعد ان كانت مفاهيم الجودة مقصورة على وجودة المنتج النهائي فقط وهو امر لا يؤكد انها جودة مستمرة ومستقرة طوال دورة حياة السلع بربت مفاهيم ضرورة التفتيش الخاصة بمنظومة الإنتاج والتصميم.

اما على جانب الموصفات فقد شهدت المرحلة الحالية نموا كبيرا في عدد الموصفات القياسية المصرية قرب عشرة آلاف مواصفة قياسية، فأصبح لكل مجموعة منتجات مواصفة خاصة بها ليتم وضعها والأخذ بها إلا بعد الاسترشاد بمواصفات عالمية لاتقل عن ثلاثة مواصفات وذلك في لجان تجمع التخصصات الأكاديمى وأفرادا من المجتمع المدني وأفرادا مع بعض الصناعات التخصصية المعنى بها لكل مواصفة، كما انخفض عدد الموصفات الملزمة إلى ما يقل عن 1000 مواصفة.

يتهمي هذا المشهد بصورة هذه كمرحلة متوسطة بين الامس واليوم تنفتح بعدها صفحة جديدة أكثر ملائمة وأفضل موازنة للتعامل مع العالم الخارجي بمفهوم التناغم والتفاعل الإيجابي لهذا وعطاء من واقع الندية الفنية وتوحيد اللغة والمفاهيم في عالم الموصفات وهو الذي يحكم الصناعة والتجارة العالمية والشذوذ عنها يعني العزلة الاقتصادية.

فمن المترافقات التي يأتينا بها الغد القريب مفهوم تأهيل المنتجات باعتماد جودتها اختيارياً بمعنى ان يسعى الصانع للحصول على اعتمادات محلية ودولية تفيد جودة منتجه دون ان يكون هذا الاعتماد ملزماً بقوة القانون.

يطل علينا هذا التغيير الحادث بالخارج والذي اعتقاد ان السبب فيه انما يرجع إلى التزام الصانع الأجنبي بإعطاء شهادة ضمان ضد عيوب الصناعة لمدة عام وعامين، بما يعني ان هناك شيئاً على بياض موقعاً لحساب المستهلك مما

يشكل مساحة مجازفة مالية

كان من الواجب للجوء

لشركات التأمين لتفطى

مساحة المجازفة تلك، وهو

الأمر الذي أدى بشركات

التأمين الأجنبية إلى ان تلزم

طالبي التغطية التأمينية على

شهادات الضمان ان

يحصلوا على شهادات

تأهيل جودة اختيارية من

جهات التفتيش والفحص

والاختبار وهو تغيير قادم

لنا بلا منازع عبر البحار في

ضوء النشاط المحظوظ الذي

يقوم به جهاز حماية المستهلك والذي سينحو

بالصناعة لإعطاء شهادات ضمان على منتجاتهم

ستحتاج حتماً إلى تغطية تأمينية من شركات

التأمين.

والمتابع للنهاية الصناعية التي تشهدها الساحة

المصرية الآن لابد ان يحدوه التفاؤل من ان جزءاً ليس

بقليل من الصناعات المصرية العاملة على الساحة

ليست بعيدة في توجهها أو تعاملها مع منظومة الجودة

الحديثة من واقع الندية الدولية، كما ان التوجه

التصديرى المت ammonia والذى تدعمه آلية تشجيعية قوية من

وزارة التجارة والصناعة فى القدرة على مضاعفة

ال الصادرات المصرية من ٩٢ مليار جنيه حالياً للوصول

لرقم ٢٠٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٣، انما هو امر قابل

للتحقيق مروراً بمنظومة الجودة العالمية التي ستتوعبها

قوى الصناعية في مصر وتدبر منظمتها المتقدمة

الهيئة المصرية العامة للموصفات والجودة، كما ان

معدل النمو الاقتصادي المنشود وصولاً لرقم ١٠٪ لن

يتتحقق إلا مروراً بقاطرة الصناعة وهو ما يعتبر شهادة

مروراً لل الاقتصاد المصري خروجاً من الأزمة العالمية.

بالماضى القريب عندما كان توجه الدولة فى عصر ماسمى بالاشتراكية المصرية فقد سيطر القطاع العام الصناعي منه والتجارى على مقاليد الأمور الإنتاجية بعد ان اضفى عليها صيغة سياسية ليست من صلتها، وسمى هذا بمجتمع الكفاية والعدل مسقطاً لكل حسابات الدولة وأدليات المنافسة والتفوق من حساباته، فاتسمت الجودة بمفهومها السياسى الاقتصادى آنذاك بالجودة الحمائى، أى التقى فى وضع العراقيل أمام السوق المفتوحة سواء بعناصرها الداخلية أو عنابرها الخارجية ممثلاً فى المستورد من السلع.

وبذا فقد غدا واضع الموصفات القياسية ومشروعها إنما هو الصانع نفسه والذى يضع تلك الموصفات القياسية مفصلة عليه وعلى محدوديته فى التطور وقبول التحدى وينمائى من أى طموحات تصديرية تكون معبراً له فى الانفتاح على العالم، فجاءت تلك الموصفات القياسية مقصورة على الهدف منها وفي ذلك اهدار كبير لمنظومة الجودة بمفهومها الشامخ كأدلة صانعة للتغيير لainقطع رحابها عن الدوران وبذا اتسمت منظومة الجودة بالأمس القريب برحى يعلو صيتها ولكن صخب بلا طحين، ومضت تلك المرحلة بها لها وما عليها من دعم وقتى للأقتصاد الوطنى فى صورة احتكارات اقتصادية محلية وما شابه ذلك من انزال عن منظومة الموصفات والجودة العالمية وترجع لأهمية التطوير الصناعى لانتفاء الغرض منه فى ظل حماية جمركية وموصفات قياسية منحازة للداخل لنجد أنفسنا فى المرحلة التالية التى بدأت مع عصر الرئيس الراحل أنور السادات دخولاً لعصر الرئيس مبارك حيث اعلن عن سياسة الباب المفتوح كمقيدة لعصر الانفتاح بما يحويه ذلك من تحديات تطل برأسها، إذ ان الانفتاح فى مفهومه الاقتصادي هو ان يطل الاقتصاد الداخلى على الخارجى ليستشرف منه فرصاً لتطوير حاضره ومستقبله وهو امر يعني فى ذات الوقت ان الاقتصاد الخارجى له الحق فى ان يطل على الاقتصاد الداخلى مستشرفاً نفس الطموحات ولكن فى الاتجاه المعاكس.

ومن هنا بدأ عهد جديد من الحوار وتبادل المفاهيم، فسمعينا مترافقات لم نكن نسمعها من قبل مثل العوائق الجمركية، أى عوائق التعريف والعوائق غير الجمركية التى من أهمها شهادات المنشأ والموصفات القياسية حبذا الملزم منها.

والمعروف أن الموصفات القياسية المعترف عليها تقع بين ستة إلى سبعة آلاف مواصفة قياسية يعتبر الملزم منها ٢٥٠٠ مواصفة، بمعنى ان الموصفات الملزمة لا يجوز طرح منتجات تابعة لها دون ان تستوفى مطابقتها والتقطيش عليها مع اعطائها شهادات بإنجازة جودتها ويصدر بشأنها قراراً وزارياً يجعل منها كوداً لا يجوز التسامح فيه مثل سلع الأمن والأمان وما يميس صحة الإنسان من غذاء ودواء، أما باقى الموصفات فتعتبر مواصفات استرشادية لا يجوز الالتزام بها، مثل منتجات السيراميك والزجاج والمنتجات الجلدية والنسيجية وما إلى ذلك.

وفي بداية عصر السادات كانت الموصفات القياسية المصرية مقصورة على ثلاثة آلاف مواصفة الملزم منها نحو ٢٠٠٠ مواصفة تشمل اغلب الصناعات التي يتتجها القطاع العام الصناعي.

الجودة.. ونهضة الصناعة المصرية

وعطاء من واقع الندية الفنية وتوحيد اللغة والمفاهيم في عالم الموصفات وهو الذي يحكم الصناعة والتجارة العالمية والشندون عنها يعني العزلة الاقتصادية.

فمن المتزدفات التي يأتيها بها الغد القريب مفهوم تأهيل المنتجات باعتماد جودتها اختيارياً بمعنى أن يسعى الصانع للحصول على اعتمادات محلية ودولية تقييد جودة منتجه دون أن يكون هذا الاعتماد ملزماً بقوة القانون.

يطل علينا هذا التغيير الحادث بالخارج والذي اعتقاد ان السبب فيه انما يرجع إلى التزام الصانع الأجنبي بإعطاء شهادة ضمان ضد عيوب الصناعة لمدة عام وعامين، بما يعني ان هناك شيئاً على بياض موقعها لحساب المستهلك مما يشكل مساحة مجازفة مالية كان من الواجب اللجوء لشركات التأمين لتغطى مساحة المجازفة تلك، وهو الأمر الذي أدى بشركات التأمين الأجنبية إلى ان تلزم طالبي التغطية التأمينية على شهادات الضمان ان يحصلوا على شهادات تأهيل جودة اختيارية من جهات التفتيش والفحص والاختبار وهو تغيير قادم لنا بلامنارع عبر البحار في ضوء النشاط الملاحوظ الذي يقوم به جهاز حماية المستهلك والذي سينحو بالصناعة لإعطاء شهادات ضمان على منتجاتهم ستحتاج حتماً إلى تغطية تأمينية من شركات التأمين.

والمتابع للنهضة الصناعية التي تشهدها الساحة المصرية الآن لابد ان يحدوه التفاؤل من ان جزءاً ليس بقليل من الصناعات المصرية العاملة على الساحة ليست بعيدة في توجهها أو تعاملها مع منظومة الجودة الحديثة من واقع الندية الدولية، كما ان التوجة التصديرى المت ammonia والذى تدعمه آلية تشجيعية قوية من وزارة التجارة والصناعة فى القبرة على مضاعفة الصادرات المصرية من ٩٢ مليار جنيه حالياً للوصول لرقم ٢٠٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٣، انما هو أمر قابل للتحقيق مروراً بمنظومة الجودة العالمية التي تستوعبها القوى الصناعية في مصر وتدبر منظومتها المتقدمة الهيئة المصرية العامة للموصفات والجودة، كما ان معدل النمو الاقتصادي المنشود وصولاً لرقم ١٠٪ لن يتحقق إلا مروراً بقاطرة الصناعة وهو ما يعبر شهادة مرور لل الاقتصاد المصري خروجاً من الأزمة العالمية.

ومن هنا بدأ عهد جديد من الحوار وتبادل المفاهيم، فسمينا مترادفات لم نكن نسمعها من قبل مثل العوائق الجمركية، أي عوائق التعريفة والعوائق غير الجمركية التي من أهمها شهادات المنشأ والموصفات القياسية لهذا الملزم منها.

والمعروف أن الموصفات القياسية المتعارف عليها تقع بين ستة إلى سبعة آلاف موصفة قياسية يعتبر الملزم منها ٢٥٠٠ موصفة، بمعنى ان الموصفات الملزمة لا يجوز طرح منتجات تابعة لها دون ان تستوفى مطابقتها والتتفتيش عليها مع اعطائهما شهادات بإجازة جودتها ويصدر بشأنها قراراً وزارياً يجعل منها كوداً لا يجوز التسامح فيه مثل سلع الأمان والأمان وما يمس صحة الإنسان من غذاء ودواء، أما باقي الموصفات فتعتبر موصفات استرشادية لا يجوز الالتزام بها، مثل منتجات السيراميك والزجاج والمنتجات الجلدية والنسيجية وما إلى ذلك.

وفي بداية عصر السادات كانت الموصفات القياسية المصرية مقصورة على ثلاثة آلاف موصفة الملزم منها نحو ٢٠٠٠ موصفة تشمل أغلب الصناعات التي ينتجها القطاع العام الصناعي.

ومع هبوب ريح التغيير وافتتاح العقول على المفاهيم العالمية كان لابد لمنظومة الموصفات والجودة المصرية ان ينالها نفس القدر من التغيير في المفاهيم، فبعد ان كانت مفاهيم الجودة مقصورة على وجودة المنتج النهائي فقط وهو أمر لا يؤكد انها جودة مستمرة ومستقرة طوال دورة حياة السلع بربت مفاهيم

ضرورة التفتيش الخاصة بمنظومة الإنتاج والتصميم. أما على جانب الموصفات فقد شهدت المرحلة الحالية نمواً كبيراً في عدد الموصفات القياسية المصرية قرب عشرة آلاف موصفة قياسية، فأصبح لكل مجموعة منتجات موصافة خاصة بها ليتم وضعها والأخذ بها إلا بعد الاسترشاد بموصفات عالية لاتقل عن ثلاثة موصفات وذلك في لجان تجمع التخصصات الأكاديمى وأفراداً من المجتمع المدنى وأفراداً مع بعض الصناعات التخصصية المعنى بها لكل موصفة، كما انخفض عدد الموصفات الملزمة إلى ما لا يقل عن ١٠٠٠ موصفة.

ينتهي هذا المشهد بصورة هذه كمرحلة متوسطة بين الامس واليوم تنفتح بعدها صفحة جديدة أكثر ملامة وأفضل موامة للتعامل مع العالم الخارجي بمفهوم التناغم والتفاعل الإيجابي أخذا

بماضى القريب عندما كان توجه الدولة في عصر مأسى بالاشتراكية المصرية فقد سيطر القطاع العام الصناعي منه والتجاري على مقاليد الأمور الإنتاجية بعد ان اضفي عليها صبغة سياسية ليست من صلبها، وسمى هذا مجتمع الكفاية والعدل مسقطاً لكل حسابات الدولة وأليات المنافسة والتفوق من حساباته، فاتسمت الجودة بمفهومها السياسي

الاقتصادي آنذاك بالجودة الحياتية، أي التفنن في وضع العراقيل أمام السوق المفتوحة سواء بعناصرها الداخلية أو عناصرها الخارجية ممثلاً في المستورد من السلع.



■ بقلم :

د. نادر رياض

وبدأ فقد غالباً واسع الموصفات القياسية ومشروعها إنما هو الصانع نفسه والذي يضع تلك الموصفات القياسية مفصلة عليه وعلى محدوديته في التطور وقبول التحدى ويمضي من أي طموحات تصديرية تكون معبراً له في الانفتاح على العالم، فجاءت تلك الموصفات القياسية مقصورة على الهدف منها وفي ذلك اهدار كبير لمنظومة الجودة بمفهومها الشامخ كأدلة صانعة للتغيير لا ينقطع رحاه عن الدوران وبذا اتسمت منظومة الجودة بالأمس القريب بروحى يعلو صيتها ولكن صخب بلا طحين، ومضت تلك المرحلة بها لها وما عليها من دعم وقتي للاقتصاد الوطني في صورة احتكارات اقتصادية محلية وما شابه ذلك من انعزال عن منظومة الموصفات والجودة العالمية وتراجع لأهمية التطوير الصناعي لانتفاء الغرض منه في ظل حماية جمركية ومواصفات قياسية منحازة للداخل لنجدة أنفسنا في المرحلة التالية التي بدأت مع عصر الرئيس الراحل أنور السادات دخولاً لعصر الرئيس مبارك حيث أعلن عن سياسة الباب المفتوح كمقدمة لعصر الانفتاح بما يحويه ذلك من تحديات تطل برأسها، إذ ان الانفتاح في مفهومه الاقتصادي هو ان يطل الاقتصاد الداخلي على الخارجي ليستشرف منه فرضاً لتطوير حاضره ومستقبله وهو أمر يعني في ذات الوقت ان الاقتصاد الخارجي له الحق في ان يطل على الاقتصاد الداخلي مستشرفاً نفس الطموحات ولكن في الاتجاه المعاكس.